

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

النمو الاقتصادي

تأثر الاقتصاد الكويتي خلال عام 2020 بالتداعيات الناتجة عن فيروس كورونا التي أدت إلى تراجع مستويات الطلب على النفط ومن ثم تراجع الإيرادات النفطية، وزيادة الضغوط على الموازنة العامة للدولة. أثرت تلك التطورات على الناتج في القطاع النفطي مع تراجع مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة 8.6 في المائة⁽¹⁾.

من جانب آخر، تأثر الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بالإجراءات الاحترازية الصحية والوقائية التي تم تبنيها (أسوة بباقي دول العالم) بما أدى إلى تباطؤ حركة النشاط الاقتصادي بوجه عام. في المجمل، تشير التقديرات إلى انكماش الاقتصاد الكويتي بنسبة 7.4 في المائة في عام 2020. في المقابل، خففت إجراءات عودة فتح النشاط الاقتصادي منذ شهر يونيو 2020 جزئياً من حدة هذا التأثير.

رغم توقع استعادة الاقتصاد الكويتي خلال العام الجاري من التفاؤل الاقتصادي بشأن الانتعاش والتعافي الاقتصادي بوتيرة أسرع في عام 2021، إلا أن الطلب الضعيف على النفط مع المخزونات النفطية الكبيرة مصدراً محتملاً لإضعاف آفاق النمو في البلدان المصدرة للنفط بشكل عام ومن ضمنها الكويت. كذلك فإن حدوث آثار اقتصادية مزمنة نتيجة الجائحة، أي خسائر طويلة الأجل في النمو والتوظيف والدخول، يمثل أهم التحديات أمام آفاق النمو.

يواجه الاقتصاد الكويتي بمجموعة من التحديات خلال الفترة المقبلة منها ارتفاع درجة عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد العالمي والمحلي، وعدم اليقين بشأن أمد فترة التعافي من آثار وباء كوفيد-19، واستمرار بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة نسبياً في ظل الطلب الضعيف على النفط مع المخزونات النفطية الكبيرة، وإصلاحات ضبط أوضاع المالية العامة.

من المتوقع أن يؤدي التزام الكويت باتفاق "أوبك+" إلى انخفاض كميات الإنتاج من النفط الخام خلال أفق التوقع في ظل امتداد العمل بالاتفاق حتى شهر أبريل من عام 2022، كبير على القطاع النفطي في توليد القيمة المضافة والإيرادات العامة والصادرات. كذلك من شأن الانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية أن يؤثر على خطط الاستثمار التوسعية في القطاع النفطي خلال أفق التوقع.

على صعيد القطاع غير النفطي، من المتوقع أن تشهد الأنشطة في القطاعات الاقتصادية المهمة تعافياً نسبياً بدعم من تنفيذ الخطط الحكومية بيد أن ضغوطات الموازنة العامة قد تؤدي إلى تباطؤ تنفيذ بعض هذه المشروعات. كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى هذه القطاعات سوف تعتمد على مستوى التقدم المحقق على صعيد تنفيذ إصلاحات بيئة الأعمال وإقرار السلطة التشريعية لعدد من القوانين المحفزة في هذا الإطار.

رغم هذه التحديات وما يشوب الفترة القادمة من ارتفاع عدم اليقين، إلا أنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الكويتي نمواً إيجابياً في عام 2021 يرتفع في عام 2022 في ظل عودة الظروف المواتية للنمو الاقتصادي إلى طبيعتها، وتطبيق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة لتقليل العجز، وتدابير الإصلاح المالي والاقتصادي المتوقع تنفيذها بشكل تدريجي خلال الفترة القادمة استناداً إلى "رؤية الكويت 2035" لتحسين بيئة الأعمال وتنويع الاقتصاد⁽²⁾.

بناءً عليه من المتوقع نمو الاقتصاد الكويتي بنسبة تدور حول 2.2 في المائة في العام الجاري، وارتفاع معدل النمو إلى 3.7 في المائة في عام 2022 بما يعكس الارتفاع المتوقع في الإنتاج النفطي العام المقبل، واستمرار تعافي القطاع غير النفطي.

¹ OPEC, (2021). "Monthly Oil Market Report", March.

² بنك الكويت المركزي، الكويت، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

تقارير آفاق قطرية: الكويت

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

شهدت معدلات التضخم بعض الارتفاعات بداية من شهر يوليو 2020 نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل رئيس، إضافة إلى تزايد الضغوط من بعض العوامل الأخرى التي قد تكون مرتبطة بسلاسل التوريد والتحسين النسبي للإنفاق الاستهلاكي بعد تخفيف القيود المفروضة في النصف الثاني من العام. بناءً على ذلك، بلغ معدل التضخم خلال عام 2020 حوالي 2.1 في المائة.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2021 و2022، فتعتمد على مستويات تطور الأسعار العالمية للسلع، ومدى تعافي النمو الاقتصادي بعد الجائحة، والظروف المرتبطة بضعف الإيجارات السكنية، وإمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام 2022.

تماشياً مع تلك التطورات سالفة الإشارة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2021 نحو 2.6 في المائة، ومواصلته الارتفاع إلى 3.1 في المائة في عام 2022.

التطورات النقدية والمصرفية

نمت السيولة المحلية (M2) بنسبة 3.8 في المائة بنهاية عام 2020 على أساس سنوي، حيث ساعدت تدخلات البنك المركزي المختلفة على تعزيز السيولة المحلية وتوفير الائتمان اللازم لدعم التعافي الاقتصادي. انعكس ركود النشاط الاقتصادي على تباطؤ الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية الذي نما بوتيرة بلغت 3.5 في المائة في عام 2020، وهو ما يقل عن المستوى المسجل في عام 2019 البالغ 4.3 في المائة، فيما سجلت ودائع المقيمين ارتفاعاً بنسبة 3.8 في المائة في نهاية عام 2020 مقابل نحو 0.3 في المائة في عام 2019.

يوصل بنك الكويت المركزي تطبيق السياسات الاحترازية الكلية، حيث تنطلق سياسات البنك المركزي في مجال الإشراف والرقابة المصرفية من الدور المنوط بالبنك في مراقبة الجهاز المصرفي ضمن منظومة رقابية تستهدف تعزيز الاستقرار المالي. تأتي هذه المنظومة في ضوء التوجهات الجديدة التي ظهرت بعد الأزمة المالية العالمية في مجال استخدام السياسة الاحترازية الكلية (Macprudential Oversight) التي أصبحت من المحاور المهمة ضمن أطر العمل التنظيمية والرقابية للبنوك المركزية.

من المتوقع أن يواصل بنك الكويت المركزي خلال عامي 2021 و2022 رسم وتنفيذ عمليات السياسة النقدية بما يوائم المتطلبات الهيكلية للاقتصاد الكويتي أخذاً بالاعتبار مراقبة تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية من جهة أخرى.

تتركز جهود بنك الكويت المركزي على تكريس دعائم الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني لترسيخ الأجواء التي تعزز تنافسية العملة الوطنية، وزيادة جاذبيتها كوعاء مجزٍ وموثوق للمدخرات المحلية، بما يساهم في نمو قاعدة الودائع بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي لمواجهة الاحتياجات التمويلية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

فيما يتعلّق بتطورات أسعار الصرف، سيواصل بنك الكويت المركزي خلال عامي 2021 و2022 جهوده في تبني السياسات الرامية إلى تكريس الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية بما يساهم في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة، ذلك في ظل النظام المعمول به منذ 20 مايو 2007 القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت.

تقارير آفاق قطرية: الكويت

- من أبرز القضايا ذات الأولوية بالنسبة لعمل البنك المركزي خلال أفق التوقع:
- التركيز على البيئة التنظيمية والتشغيلية للتقنيات المالية الحديثة (Fintech)، بما في ذلك استحداث منتجات وخدمات ونماذج أعمال متطورة في مجال صناعة الخدمات المالية.
 - العمل على تعزيز الاستقرار المالي باعتماد أفضل المعايير العالمية في المجال الإشرافي والرقابي على الجهاز المصرفي والمالي.
 - مواكبة المستجدات والابتكارات المالية والمصرفية العالمية.
 - تطبيق أفضل المعايير الرقابية الدولية، وتحسين الجهاز المصرفي وزيادة قدرته على مقاومة الصدمات، ومتابعة تطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وما يرافقها من تعديلات خلال السنوات القادمة.
- تؤكد مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية كما في نهاية عام 2020 قوة وسلامة أوضاعها المالية والمتمثلة في معدلات عالية لكل من معيار كفاية رأس المال (19.0 في المائة) ومعيار تغطية السيولة (184.0 في المائة)، ومعيار صافي التمويل المستقر (115.0 في المائة) وينسب تفوق متطلبات الحدود الدنيا لهذه الضوابط الرقابية كما تحدها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، ويدعم هذه المؤشرات معايير جودة الأصول والمتمثلة في انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة إلى مستويات متدنية تاريخياً (2.0 في المائة).

كما أظهرت نتائج إفصاحات البنوك الكويتية لبورصة الكويت أنها حققت أرباحاً بلغت نحو 365.4 مليون دينار بنهاية سبتمبر 2020، مقارنةً بنحو 744.8 مليون دينار في نفس الفترة من العام الماضي. وجاء هذا التراجع في الأرباح بما يعكس انخفاض مستويات الطلب المحلي، علاوة على أثر انخفاض أسعار النفط وتداعياته على الموازنة العامة والنشاط الاقتصادي كون الإيرادات النفطية هي المحرك الرئيسي للإنفاق العام والنشاط الاقتصادي.

التطورات المالية

من المتوقع في إطار موازنة عام 2021 (للفترة من 1 أبريل 2021 إلى 30 مارس 2022) تحقيق إيرادات بقيمة 10.9 مليار دينار بزيادة تقدر بنحو 45.6 في المائة للإيرادات المسجلة العام الماضي، تشكل من بينها الإيرادات النفطية نحو 83 في المائة.

فيما يتوقع أن تسجل النفقات العامة نحو 23 مليار دينار بارتفاع مُقدر بنحو 6.9 في المائة مقارنة بالنفقات العامة المسجلة العام الماضي يمثل من بينها الإنفاق على الرواتب والإعانات نحو 71.6 في المائة، والمصروفات الرأسمالية نحو 15 في المائة.

بذلك من المتوقع تسجيل عجز بحدود 12.1 مليار دينار بانخفاض نسبته 13.8 في المائة مقارنة بالعجز المسجل العام الماضي المُقدر بنحو 14 مليار دينار كويتي⁽³⁾.

من بين أهم التطورات التي شهدتها الأوضاع المالية الانخفاض المسجل في رصيد صندوق الاحتياطي العام خلال السنوات السابقة لدعم السيولة لتغطية النفقات العامة، وهو ما تطلب عدد من الإصلاحات المالية من بينها ضبط أوضاع المالية العامة وترشيد الإنفاق العام، واحتواء نمو المصروفات الجارية وخصوصاً المرتبات والأجور (تعويضات

³ وزارة المالية، الكويت، (2021). "موازنة عام 2021".

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: الكويت

العاملين)، وإعادة النظر في برامج الدعم الحكومية وبناء شبكة أمان اجتماعي، إضافة إلى توصيات بشأن إعادة هيكلة الوزارات والإدارات، وكذلك خصخصة الأنشطة الاقتصادية. من جانب آخر، تشمل إصلاحات إدارة الدين العام خلال أفق التوقع العمل على إصدار قانون جديد للدين العام وتوسيع إطار عمل إدارة الدين العام في وزارة المالية وتعزيزها بالكوادر المؤهلة.

جدول رقم (4)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: الكويت

<ul style="list-style-type: none"> ✓ العمل على تعزيز الإيرادات غير النفطية من خلال إقرار قانون ضريبة القيمة المضافة. ✓ إصدار ضريبة موحدة بنسبة 10 في المائة على صافي أرباح الشركات والمؤسسات. ✓ إعادة تسعير الخدمات والمرافق الحكومية. ✓ توصيات لإقرار تشريعات مالية وتنويع مصادر الدخل. 	<p>– إصلاحات الإيرادات العامة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ✓ ضبط أوضاع المالية العامة وترشيد الانفاق العام. ✓ احتواء نمو المصروفات الجارية وخصوصاً المرتبات والأجور (تعويضات العاملين). ✓ إعادة النظر في برامج الدعم الحكومية وبناء شبكة أمان اجتماعي. ✓ توصيات بشأن إعادة هيكلة الوزارات والإدارات، وكذلك خصخصة الأنشطة الاقتصادية. 	<p>– إصلاحات الإنفاق العام</p>
<ul style="list-style-type: none"> ✓ قامت الحكومة بتعديل تشريعي على قانون صندوق احتياطي الأجيال القادمة يقضي بعدم التحويل للصندوق في السنوات التي تحقق عجزاً مالياً واسترجاع قيمة التحويلات المنقذة خلال السنتين الماليين الماضيتين. ✓ العمل على إصدار قرارات بالإصلاحات المالية التي لا تتطلب تشريعات. ✓ بيع أصول الاحتياطي العام إلى صندوق الأجيال لدعم السيولة. ✓ إجراءات لوقف السحوبات المباشرة من صندوق الاحتياطي العام. 	<p>– إصلاحات إدارة الموازنة العامة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ✓ العمل على إصدار قانون جديد للدين العام. ✓ توسيع إطار عمل إدارة الدين العام في وزارة المالية وتعزيزها بالكوادر المؤهلة. 	<p>– إصلاحات إدارة الدين العام</p>

المصدر: وزارة المالية، الكويت، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.